14 فبراير

نشرة دوريّة تصدر عن المجلس السّياسيّ في ائتلاف شباب 14 ثورة فبراير - البحرين

صمود مقاومة
ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
المجلس السياسي

العدد الأوّل – أبريل / نيسان 2024م

- سيرة الملك الكذّاب ص (2)
- ملامح الإبادة الثّقافيّة في البحرين ص (10)
- الإسلام والرأسمالية: صناعة البحرين الحديثة ص (16)



الاحتلال السّعودي للبحرين

ارحلوا

العدد الأوّل

الفهرس

«المطالبون السياسيّون بالحقوق في البحرين من البيوت إلى السجون ثمّ القبور، ومنهم الشاب حسين خليل إبراهيم رفع الله درجته، الذي ودّع هذه الحياة متحمِّلا شهادة حقٍّ وصدق على الظلم الشديد للسياسة القائمةِ في البلاد، والمعاداة لهذا الشعب ودينه والحقوق الإنسانيّة المسلّم بها له، وعلى الظلم الذي عانى منه حتى ساعة وداعه لهذه الحياة.

وسجناؤنا في عذابٍ دائم ولا علاج إلا باسترجاعهم لحقّ الحرّية، والمسؤوليّة ملقاة على الشعب والمعارضة وكلّ ذي دينٍ حقيقي أو ضمير».

القائد الفقيه سماحة آية الله الشّيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى)

كلمة أولى ---------- 3

ملف العدد ---------- 4

في مثل هذا اليوم---------- 6

تقرير خبري ---------- 7

القاموس السّياسي ---------- 8

من الموقف الأسبوعي ---------- 9

تقارير عامة---------- 10

من أجل دستور متقدم في البحرين (ا)- 11

منبر الجمعة في البحرين ---------- 12

مواقف وتصريحات ---------- 13

من أنشطة المجلس السياسي ------- 14

وجهة نظر---------- 15

إصدارات ---------- 16

بروفايل ---------- 17

من فكر القادة---------- 18

التحليل السياسي ---------- 19

كلمة أولى

الطّاغية حمد.. سيرة الملك الكذّاب

أصدر المجلسُ السّياسيّ في ائتلاف شباب ثورة ١٤ فبراير تعليقا سياسيا بتاريخ 6 مارس 2024 استهجن فيه **احتفال الطاغية حمد بمرور 25 عاما على سيطرته على الحكم**، ووصف المجلسُ عهد حمد بالحقبة السوداء. وأوضح المجلسُ بأن حمد بدأ عهده بنكث العهود، و**الانقلاب على دستور 73**، ثم باشر تسريع وتيرة مخطّط التّجنيس وتخريب التّركيبة السّكانيّة في البلاد لتحقيق أغراض مذهبيّة وسياسيّة، وترافق ذلك مع إطلاق العنانَ للأيادي السّوداء لوضْع مخطّط خبيث يستهدف الوجودَ الشّيعيّ في البلاد، واختراق قوى المعارضة والمجتمع الأهليّ، وإشاعة الفتن، في الوقت الذي كشفت الأحداثُ اللاّحقة من عهد الطّاغية تفاصيلَ أخرى أكثر خطورةً في محاصرة الوجود الدّيني الأكبر لشعب البحرين ، بما في ذلك محاكمة كبرى المرجعيّات المتمثّلة في آية الله الشّيخ عيسى قاسم، والتسّبب في تردّي وضعه الصّحي وسفره خارج البلاد.

وقد قاد الطّاغية مشاريع جديدة تهدفُ إلى إلغاء تاريخ البحرين الأصيل، وتحويل تاريخ القبيلة المظلم إلى تاريخ رسميّ للوطن والمواطنين. بالتوازي مع ذلك، بصَمَ الطّاغية حمد على التّبعيّة الكاملة للمحاور والأحلاف الشّريرة في الإقليم والعالم، وصولا إلى بيْع سيادة البلاد لصالح القواعد الأمريكيّة والبريطانيّة. وقد توّج الطّاغية تاريخه السّيء بمدّ الأيدي إلى الصّهاينة المجرمين، وتدنيس البحرين بأقدام المسؤولين الصّهاينة، وافتتاح وكر التّجسّس الصّهيونيّ في المنامة، والانحياز الخليفيّ للعدوان الصّهيونيّ على غزّة ومقاومتها الباسلة.■



الاحتلال السّعوديّ للبحرين: ارحلوا..

بدأ التّلويح بالتدخّل العسكريّ السّعودي إلى البحرين في الأول من مارس من العام 2011م. يومها، سرّبت بعضُ المواقع الإعلاميّة أنباء عن بدْء تقاطر سرْبٍ من الدّبابات السعوديّة إلى البلاد بغرَض إسقاط ثورة البحرين التي أخذت موجةً تصاعديّة، وذلك في الوقت الذي عمِد فيه المتظاهرون إلى استخدام تكتيك «التّظاهرات الدّوّارة». ومع تسريب التدخّلِ السّعودي للبحرين؛ بدأ الموالون للنّظام في إشاعةِ الخطاب الطّائفيّ بشكلٍ ملحوظ، وبرزت في ذلك اليوم، وبوضوح غير مسبوق؛ معالمُ الحملةِ الطّائفيّة التي سيقودها النظامُ الخليفيّ بهدف التّغطية على التدخّل العسكري القادم قريبا عبر الجسر الرّابط بين البلدين.

سارعَ المتظاهرون إلى الرّد على تلك الخطابات، ونظّموا تظاهرةً «دوّارةً» من بلدة السّلمانيّة إلى دوّار اللؤلؤة، مقرّ اعتصام 14 فبراير، وشدّدت الهتافاتُ على الوحدة بين السّنة والشّيعة، والتّأكيد على الأهدافِ الوطنيّة للثورة. ولكن القرار السّعودي، وفق ما ظهر تباعا، كان يذهبُ بعيدا في تنفيذ «المشروع الطائفي»، عبر اللّجوء إلى سياسة «الإبادة» المقطّرة، والتي تقضي بإيقاع فظاعاتٍ جسيمة متنقّلة، ومتنوّعة، وإشعال أقصى درجات الشّحن المذهبيّ، وإسقاط ما يمكن من الخطوط الحمراء، وبما يؤمّل أن يُسْهِم في خلق الاشتباك المذهبيّ.

تسميم البحرين بالاحتقان الطّائفيّ

في 2 مارس 2011م، وبهدف مدّ التدخُّل السّعودي الوشيك بالغطاءِ المذهبي المطلوب؛ كشفَ الشّيخ عبد اللطيف المحمود - الموالي للنّظام - عن تعميقٍ آخر للواقع السّياسي والشّعبي في البحرين، حيث أعلن في تجمّعٍ بجامع الفاتح - الذي يرمز للحاكم الخليفيّ الذي غزا البحرين في العام 1783م- عن رفْضه لمطلب «إقالة الحكومة»، وهو المطلبُ الذي كان يتحرّك وقتها في أوراق التّفاوض بين الجمعيّات السّياسيّة وولي العهد الخليفي، سلمان حمد الخليفة. ورمى المحمود في خطابه مساء ذلك اليوم بواحدةٍ من أشهر التّرويجات التي سيتمّ استخدامها فوْر دخول السّعوديين بعد أقلّ من أسبوعين من هذا الخطاب، حيث ربطَ المحمود بين مطالب الثّورة بإسقاط النّظام والاصطفاف الطائفيّ، وادّعى بأنّ «إقالة الحكومة»، فضلا عن «إسقاط النّظام»، سيؤدّي إلى «الاحتقان الطائفي».



وسْط هذه الأجواء الصّاعدة، استمرّ المخطّط السّعودي في التّرتيب لافتعال الصّدامات الطائفيّة، وإظهار أنّ انقساما مذهبيّا يعمّ البلاد. وسارع المتظاهرون من جديدٍ لإسقاط هذا المخطّط مبكّرا، وارتفعت أكثر الشّعارات المؤكِّدة على الأخوّة بين السّنة والشّيعة، وشاعَ شعار «إخوان سنة وشيعة هذا الوطن ما انبيعه»، كما تمّ تنظيم سلسلة بشريّة في 5 مارس بهذا العنوان المطلبي،

تمتـد مـن جامـع «الفاتـح» وحتّـى دوار اللؤلـؤة.

الغزو السّعودي.. و«الفتْح الخليفي»

كان التدخُّـل العسـكريّ السّـعودي إلـى البحريـن يحمـل عنوانـا جوهريّـا، وهـو إكمـال «الفتـح/ الغـزو الخليفـي» للبحريـن، وتمهيـد الطّريـق لإتمـام مشـروع «الإبـادة الثّقافيّـة الجماعيّـة»، والـذي يؤكـد معارضـون بـأنّ الخليفييـن ماضـون في العمـل عليـه حتّـى اليـوم. في المقابـل، كان هـدف الثـورة؛ بعـد الاحتـلال السّـعوديّ، هـو إشـعار قوّتهـا الوهابيّـة الغازيـة بأنّهـا وقعـت في «مـأزق غيـر متوقّـع»، وفي الأمكنـة التـي لا ينتظرونهـا في السّـاحات والميادين. وعلى هـذا النّحـو، وخـلال شـهري مـارس وأبريـل 2011؛ جـدّدت ثـورةُ البحريـن مخزونهـا، وبـدأت تعـي أن درْس «الصّـدر العـاري» الـذي افتتـح ثـورة 14 فبرايـر؛ كان بحاجـةٍ إلـى درْس آخـر يُقـدِّم شـكلاً مـن المقاومـة المدنيّـة الجديـدة، لا تخلـو «القبضـة الحاميـة». وبعـد أقـلّ مـن شـهر مـن دخـول «درع الجزيـرة»، كوّنـت الثـورةُ التوليفـة الكاملـة، والجامعـة، بيـن الدّرسـين المذكوريـن. في هـذا السّـياق، تبلـورت مفاهيـم: الدّفـاع المقـدّس، المقاومـة المشـروعة، السّـلميّة القرآنيّـة، ومنهـا تشـكّلت الشّـعاراتُ المعبّـرة عـن ضـرورة الوقـوف «المقـاوِم» في وجـه القـوات الأجنبيّـة باعتبارهـا «احتـلالا». ومـن هـذا التراكـم، تذهـب القـوى الثوريّـة المعارضـة اليـوم إلـى إحيـاء 14 مـارس باعتبارهـا يومـاً لـ«مقاومـة الاحتـلال السّـعوديّ»، وبما يسـتند على مفهومين أمميين، وهمـا «رفْـض التدخُّـل الخارجـي"، و«حـق تقريـر المصيـر». ■



الذّكرى الثالثة عشرة لهدم مساجد البحرين: الجريمة غير المنسيّة



في مارس وأبريل من العام 2011م، قامت قوات آل خليفة وبدعم من قوات درع الجزيرة السّعوديّة؛ بهدْم أكثر من 38 مسجدا من مساجد المسلمين الشّيعة في البحرين، وتخلّل ذلك التعدّي على المصاحف الشّريفة وحرمات المصلّين. وقد أثبتت التقارير الدّوليّة بأنّ هذه الاعتداءات جاءت في سياق «الانتقام» وإنزال العقاب الجماعيّ ضد المواطنين بسبب مشاركتهم في ثورة 14 فبراير ومطالبتهم بإسقاط النّظام الخليفيّ. وفي 17 أبريل 2011م جرى استهداف مسجد البربغي التّاريخيّ، والذي يعود بناؤه إلى العام 1549م، أي قبل احتلال آل خليفة للبحرين. وقد جرى تغيير موقع هذا المسجد العريق فيما بعد، بعد أن اضطرّت السّلطات الخليفيّة لإعادة بناء بعض المساجد المهدَّمة، على أثر توصية تضمّنها ما يُسمّى تقرير اللّجنة المستقلة لتقصّي الحقائق (لجنة بسيوني)، حيث تمّت إعادة بنائه في موقع يبعد 130 مترا عن موقعه الأصليّ، وهو الأمر الذي جرى أيضا على مسجد عين رستان في هورة عالي، حيث أعيد بناؤه بمسافة تبعد 50 مترا عن الشّارع العام.

وقد عمدت السّلطات إلى محو أثر بعض المساجد المهدّمة، مثل مسجد أبو الغفاري في منطقة بربورة، والذي تمّ تحويل موقعه إلى حديقةٍ عامة، في حين لم يتم بناء مساجد أخرى مهدّمة، ومنها مسجد العلويات في البلاد القديم، والذي يحرص المواطنون حتّى اليوم على إقامة الصّلوات جماعة في مكانه الأصليّ، تذكيرا بجريمة هدم المساجد.

وشملت هذه الحملة هدْم قبور لرموز دينيّة أو العبث بها، مثل سرقة قوات الجيش الخليفيّ للقبّة التي كانت في روضة العلاّمة الشّيخ عبد الأمير الجمري بمقبرة بني جمرة، في الوقت الذي ظلّ مقام ومسجد الصّحابيّ صعصعة بن صوحان بمنطقة عسكر عرضة للاعتداءات المتكرّرة والعَبث الممنهج. وكشف ذلك عن الدّوافع الحقيقيّة لهذه الجريمة، وهي القضاء على هوية المواطنين الشّيعة، باعتبارهم مواطنين أصليين، وورثة الأرض التي سلبها الخليفيون فور احتلالهم للبلاد قبل أكثر من قرنين. ■

تقرير خبري

المعارضة في الخارج تعقد مؤتمرها السّنوي الثّاني



عقدت المعارضة البحرانيّة في الخارج مؤتمرها الثّاني يومي 24-25 فبراير 2024م في المملكة المتّحدة، بحضور جمْع من النّاشطين والمعارضين والأكاديميين والإعلاميين البحرانيين، ومن دولٍ مختلفة تشمل قارات العالم. وقد تميّز المؤتمر هذا العام بعقْد ورش عمل وتوزيع المشاركين على فَرق عمل بحسب الملفّات والقضايا. وفي أجواء من التّفاعل وتبادل الآراء؛ خرج المشاركون بمقترحات وتوصيات عمليّة في ملفات أساسيّة تشمل القضيّة السّياسيّة، ومقاومة التّطبيع، وملف السّجناء السّياسيين، إضافة إلى ملفّ الإعلام المعارض.

وعُقد مؤتمر صحافي في ختام الفعاليّة، تحدّث فيه قياداتٌ من المعارضة، وبينهم الدّكتور سعيد الشهابي، الدكتور جواد عبد الوهاب، الأستاذ علي الفايز، الدّكتور علي الفرج، الدّكتور إبراهيم العرادي وآخرون. ومن المقرّر أن يُعقد مؤتمر تكميليّ آخر للمعارضة خلال العام 2024م.

وثمّن المجلسُ السّياسيّ في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير انعقادَ المؤتمر الثّاني للمعارضة في الخارج، وأكّد في موقف صادر بتاريخ 26 فبراير 2024م بأنّ هذه الفعّاليّة هي «محاولة جادة لتعزيز التّواصل بين الفاعلين والمهتمّين بالعمل المعارض، والإسهام في تقديم الأفكار والمقترحات العمليّة التي ترفد الحراك السّياسيّ المعارض داخل البلاد وخارجها»، وشدّد المجلسُ السّياسيّ على «ضرورة توسيع نطاق التّنسيق بين قوى المعارضة»، مبديا «الاستعداد لإنجاح كلّ الجهود والمبادرات في هذا السّياق»، ودعا في هذا المجال إلى الالتزام «بتوجيهات القائد الفقيه سماحة آية الله الشّيخ عيسى قاسم». ■

المقاومة المدنيّة



المقاومة هي فعلٌ إراديّ جمعيٌّ يهدف إلى تغيير معطياتٍ في الواقع السّياسيّ والاجتماعي القائم، بدءاً من حرمان السّلطة من قدرتها على إخضاع النّاس. والمقاومة المدنيّة هي تلك التي تتحاشى استخدام العنف للوصول إلى أهدافها وتعتمد على انخراط أكبر عددٍ ممكن من النّاس بشكل طوعيّ في أنشطتها الجمعيّة.

وتستند المقاومة المدنيّة على بديهية تؤكّدها خبرةٌ ممتدة في التّاريخ الإنسانيّ، وهي البديهية التي تقول إنّ قدرة أيّ سلطة على ممارسة سلطاتها مرهونةٌ بقبول النّاس لتلك السلطة وطاعتهم لها، إمّا بسبب اقتناعهم بشرعيتها أو خوفهم من بطشها، أو طمعاً في خيراتها.

يمكن ملاحظة إن حركة 14 فبراير/ شباط استطاعت أن تقدّم - في وقت قصير - جهوداً محمودة في مجال تنظيم الاحتجاج على السّلطة، وإقناع الناس بأسبابه، وبجدواه، علاوةً على إقناعهم بأهميّة المشاركة فيه. ويمكن ملاحظة ما تمّ من تحديدٍ دقيق لمجالات تعسُّف السلطة وفسادها. ولهذا لم نرَ أحداً من خارج السلطة لم يتقدّم للدّفاع عنها أو يستنكر اتّهامهما بالتعسُّف والفساد وسوء الإدارة.

وتشدّد أدبيات المقاومة المدنية على أن المواجهة مع السلطة لا تتطلب السّيطرة على مواقع والبقاء فيها لفترة طويلة. بل إنّ السلطة تبذل جهدها كي تتحوّل المواجهات إلى "حرب مواقع" لأنها ببساطة تتفوق عسكرياً واقتصاديا وسياسياً على قوى المعارضة. ولا يمكن الاستهانة بما يوفّره هذا التفوّق من إمكانيّات للتغلّب على المعارضة في مواجهة حول موقع معيّن أو في مواجهة شاملة وممتدة زمنياً. وهذا ما رأيناه حين دخلت القوات السعودية إلى البحرين. ■

(من كتابات الدّكتور عبد الهادي خلف)

من الموقف الأسبوعيّ

ثورة البحرين نجحت بترسيخ هدفها في التغيير الشّامل



أوضح المجلسُ السّياسيّ في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير بأنّ حادثة استشهاد حسين خليل داخل سجن المركزيّ، في 25 مارس 2024م، تمثّل اختصارا لطبيعة مشهد الصّراع القائم بين الشّعب والكيان الخليفيّ، مشيرا في موقف صادر في الأول من أبريل، إلى أن كيان آل خليفة «ماضٍ في عدائه الكامل للشّعب»، وأنّ ذلك يؤكّد بأنّ هناك صراعا وجوديّا بين الطّرفين، «وليس من سبيل للتّفاوض مع كيان يصرّ على اجتثاث الشّعب ومحو وجوده وثقافته الأصيلة». ودعا المجلس «إلى استحضار المستجدات المتتالية»، ولاسيما بعد الانتفاض الشّعبي والثّوري احتجاجا على استشهاد الشّهيد حسين خليل، وحثّ القوى المعارضة إلى تحرّك عمليّ وجاد على أرض الواقع.

وفي موقف سابق بتاريخ 19 فبراير 2024م، أكّد المجلس السّياسي بأنّ مسار ثورة البحرين «يرتكز على رؤية بصيرة لطبيعة الأزمة العميقة بين الشّعب والكيان الخليفيّ المحتل»، مشدّدا بأنّ هذه الرؤية تزيد من عزيمة الشّعب للتخلّص من «الموروث الاحتلالّي المظلم» الذي بدأ مع احتلال قبيلة آل خليفة للبلاد في العام 1783م، وهو الأمر الذي ثبّتته الثورة في ذكراها الثالثة عشرة، والتي أكّد المجلسُ في موقف بتاريخ 12 فبراير/ شباط بأنّها استطاعت أن تحقق الاستمراريّة وعدم التّراجع، وأن تبتكر وسائل المقاومة والاحتجاج في السّاحات بحسب الظّروف والمتغيرات المحيطة، في الوقت الذي استطاعت الثّورة أن تعمّق «الجدار الشّعبي العازل» مع الكيان الخليفيّ، وتثبيت قواعد «المقاطعة والمفاصلة» معه، وبما أسهم في تركيز مبدأ «إسقاط النّظام الاستبداديّ».

وسجّل المجلسُ السّياسيّ تحذيرات متكرّرة من سياسات ولي العهد الخليفيّ سلمان، ومن ذلك إعلان ما يُسمّى رؤية البحرين الاقتصاديّة 2050م، والتي رأى المجلس في موقف صادر بتاريخ 11 مارس/ آذار بأنّها «تعبير عن طموحات نجل الطاغية المتصهين في الوصول السّريع إلى سدّة الحكم»، مشيرا إلى محاولة سلمان «للسيطرة على الصّراع الخفيّ بين أجنحة» آل خليفة، في ظل التّنازع بين الهيمنة الأمريكيّة والمصالح البريطانيّة. ■

ملامح الإبادة الثّقافيّة في البحرين

مع العام 2011 تشكّلت الملامُح الأساسيّة لمخطّط الإبادة الثّقافيّة في البحرين، عبر مسار متصاعد من حرب الوجود. ويمكن إجمال ذلك في العناوين التّالية:

- **هدم المساجد واستهداف المآتم:** هناك ما لا يقلّ عن 42 مسجدا تمّ هدّمهم علنا، وعملَ النّظام على سلْب المآتم طابعها الدّيني والشعائريّ والمناورة على ذلك.

- **استهداف العلماء والمؤسّسات الدّينيّة:** تمّ إغلاق جمعيّات دينيّة وتأميم بعضها، مع اعتقال مئات العلماء، وتهجير آخرين وإسقاط الجنسية عنهم، وبينهم كبار الفقهاء، مثل آية الله عيسى قاسم، آية الله الشّيخ حسين نجاتي، وآية الله الشّيخ محمّد سند.

- **استهداف استقلاليّة الخطاب الدّيني:** أصدر النّظام قوانين جائرة تستهدفُ حريّة الخطابة في المنابر الدّينية، وملاحقة علماء وخطباء على خلفيّة ذلك، مع توسيع نطاق الممنوعات المفروضة على الخطباء، بما يمسّ جوهر الاعتقاد الدّيني.

- **اعتقالات ومحاكمات وإعدامات وقتل على الهويّة:** تعرّض شعب البحرين لنكبةٍ حقيقيّة عبر زجّ عشرات الآلاف في السجون على خلفية هويتهم الدينيّة وموقفهم السياسيّ، وتعريضهم للتّعذيب، والمحاكمات الجائرة، وتنفيذ أحكام إعدام ببعضهم. وتشكّل السّجون معسكرات للإذلال، والإصابة العمديّة بالأمراض المفضية للموتِ.

- **التّهجير وإسقاط الجنسيّة والحرمان منها:** وهي سياسة ممنهجة، استهدفت المئات من المواطنين وعلماء الدّين والمعارضين، وطالت عوائلهم. وتمّ ذلك بموازاةِ تجنيس مئات الآلاف من المرتزقة الأجانب، وتوطينهم.

- **عزْل ومحو مناطق وقرى وإعادة تسميتها:** تتعرّض مناطق السّكان الأصليين لعزْل عمراني وثقافي، وحملات جرْف وتخريب لمعالمها، من خلال العبث بالبيئةِ الحضريّة والتّراثيّة، وإعادة تسمية المناطق لمحو الرّموز الثقافيّة للسّكان الأصليين.

- **التّمييز والإقصاء ضدّ المواطنين الشّيعة:** يعاني الشّيعة من تمييز ممنهج على مستوى التّوظيف والتّعليم والسّكن والإعلام، مع إفقار مقصود لصالح الأجانب الجاري توطينهم ليفوق عددهم السّكان الأصليين، جنبا إلى جنب مشروع التجنيس السّياسيّ والطائفيّ.

- **إحياء موروث الغزو الخليفي:** وظّف آل خليفة كلّ ما له علاقة بموروث الغزو، وأجبروا المواطنين على التّخلّي القسري عن ذاكرتهم الأصيلة، مقابل أحداثٍ تواريخ مصطنعة تخصّ قبيلة آل خليفة، وإلزام الأهالي بها مقابل تاريخهم الأصيل المقموع.■

الدّستور و السّياق: انتفاضة التّسعينيّات ودستور 2002



» ما معنى «صياغة دستور»؟

هناك أمران في موضوع «صياغة الدّستور». الأوّل: عمليّة الصّياغة، أي الخطوات المختلفة المتّخذة في تبنّي دستورٍ ما. والأمر الآخر هو: النّتيجة، أي مضمون الدّستور الجديد نفسه. ومن الواضح، أنّ «عمليّة الصّياغة» هي في مستوى «النتيجة» من حيث الأهمّية، لأنّ الخطوات المعتمدة في صياغة الدّستور؛ تكشفُ عن «روح» النّص الدّستوريّ التي تنفح عن لجان الصّياغة، وعن علاقة وثقة هذه اللّجان بالنّص.

» ما أهميّة فهم «السّياق» عند النّظر أو العمل على وضْع دستور ما؟

يُشكّل السّياق الذي يتمّ فيه وضْع الدّستور؛ أساسَ فهْم عمليّة الصّياغة، ونوع الدّستور المعلَن. والمقصود بالسّياق هنا، هو كلّ ما يحيط بهذه العمليّة، بما في ذلك ظروف الأفراد، والعلاقات بين المؤسّسات، وموقف عامّة الشّعب، وكذلك الأوضاع العامّة بالبلاد، والأحداث التّاريخيّة أو الاضطرابات أو التغيّرات المفاجئة التي تطرأ على نظام الحكم، وكذلك الكوارث الطّبيعيّة والأوبئة وما شابه. كلّ هذه السّياقات تُملي شكلا معيّنا في صياغة الدّستور، وبالتّالي في تحديدِ مضمونه ومحتواه.

» كيف يمكن تطبيق فكرة «السّياق» في وضْع البحرين؟

على سبيل المثال، شيّدت انتفاضة التّسعينات في البحرين (ديسمبر 1994م) احتجاجا وطنيّا وشعبيّا للمطالبة بعودة دستور 73 (الدّستور الأوّل بعد الاستقلال)، وقد تراكمت سياقات عدّة على مدى عقد كامل، ودفعت كلّها إلى أن يُبدي النّظامُ في البحرين مستوى «معيّنا» من الاستجابة لمطالب الانتفاضة، وقد كان من بين السّياقات التي أفرزها عقْد الانتفاضة (1994-1999): المتغيّرات الإقليميّة في الخليج (المصالحة في السّعوديّة مثلا)، تداعيات حرب الخليج الثّانية، تراكم النّشاط الحقوقيّ والمعارض في الخارج، ووفاة الأمير السّابق، وغير ذلك. لاشكّ أنّ هذه السّياقات (الأسباب) تقاطعت مع فاعليّة الاحتجاج الشّعبي والنّضال الوطني الموحّد في التّسعينات، إلاّ أن «اللّحظة الدّستوريّة» - أي اللّحظة التي دفعت نحو قرار الاستجابة للمطلب الدّستوري؛ كانت حصيلة كلّ تلك السّياقات المتداخلة وأسبابها المتعدّدة الاتّجاه.

» ما الدّرس المستفاد من ذلك؟

من هنا، لابدّ من إعادة دراسة سياقات «اللّحظة الدّستوريّة» التي تبلورت بشكل ما في 2001م، وتجلّت بنحو أوضح في 2002م. لقد كان قرار وضْع دستور جديد في البحرين (دستور 2002) عبارة عن حصيلةٍ مركّبة من سياقاتِ سنوات انتفاضة الكرامة، وكان من الممكن التقاط أمور عديدةٍ - وبناء مواقف عليها لاحقا - لتجنّب الأخطاء التي استثمرها النّظامُ في الالتفاف على المطلب الدّستوريّ، ولجوئه إلى صياغة دستور جديد عبر إرادةٍ منفردة (عمليّة الصّياغة)، وبمحتوى متخلّف ديمقراطيا عن دستور 73 (النّتيجة).

» ما الخلاصة؟

يمكن تحديد أنواع عديدة من عمليّات وضْع الدّساتير، بحسب معايير مختلفة تشمل: السّياق (مستقر أو مريب أو مضطرب..)، النّظام السّياسيّ (إصلاحي، أو مراوغ..)، والإطار الزّمني (جدول زمني شفّاف، أو متسارع وسرّي..). في 2000 و2001 عوّل النّظامُ في البحرين على لجان مزدوجة في صياغة «الميثاق»، ومن ثمّ في صياغة لجنة تفعيل «الميثاق»، وأحاط ذلك بخطواتٍ غامضة محفوفة بأشكالٍ من الدّعاية والبهجة الخادعة، إلاّ أنّ السّرعة في الخطوات، وعدم وضوح (علنيّة) جدول أعمال اللّجان، وغير ذلك، كوّن سياقا شابتْه «روحُ غير شفّافة»، ما أفرزَ عملية صياغة اتّسمت بعدم الشّفافيّة للدّستور، والذي جاء في النتيجةِ بمحتوى غير شفّاف، ودون التوقّعات الشّعبيّة. ■

دعوات متجدّدة للإفراج عن السّجناء السّياسيين

دعا العلاّمة الشّيخ علي الصّددي إلى معالجة الوضع السّياسيّ المتدهور في البحرين، وقال في خطبة صلاة الجمعة في جماع الإمام الصّادق بالدّراز، 5 أبريل/ نيسان 2024م، بأن «البلد في أمس الحاجة إلى إصلاحات تتصل بجذور الأزمان، وإلى معالجات لا تقف عند السّطح»، وأكّد بأن شعب البحرين يستحقّ «ما هو أكبر بعشرات المرّات مما يوعد به من إجراءات لا تبدّد الأزمات، بل تبقيها وتؤكدها».

وتساءل الشّيخ الصّددي «ألم يأن لهذا الوطن أن تهدأ آهاته، وأن تخلّى سجونه بالكامل من معقليها، وأن يعود المغتربون من أبنائه. وأن ينعم الجميع فيه بخيراته؟».

وتوقف الشّيخ الصّددي عند ذكرى يوم القدس العالمي، الذي صادف آخر جمعة من شهر رمضان، وأوضح بأن هذا الميقات الذي حدّد الإمام الخميني العظيم هو «لتذكير الأمة بعدوها اللدود والمبين، وبعنصريته البغيضة، ومخططاته الأثيمة»، وأن هذا اليوم هو الموعد الذي تعلن فيه الأمة رفضها لهذا العدو الصّهيونيّ والبراءة منه، والعمل على تحرير الأراضي المحتلة من دنسه واحتلاله.

وجدّد العلاّمة الصّددي الموقف الثّابت لشعب البحرين بإدانة جرائم الإبادة التي ينفذها العدو الصّهيونيّ في غزة، ودان استمرار «الصّمت المطبق» إزاء هذه الجرائم غير المفتوحة، وقال إنّ هذا الصّمت أسقط «الأقنعة» التي تتخفّى وراء «حقوق الإنسان»، وأضاف «لا يُنتظر من الغرب بحضارته الزّيف، وتمدّنه المصطنع، أن يوقف نزف الدم والعبث اللا إنسانيّ، بل سعى ويسعى إلى حماية اقتصاده بما أوتي من قوّة».

وفي خطبة الجمعة بتاريخ 15 مارس/ آذار، ثمّن العلاّمة الصّددي بالتّاريخ النّضالي لأمين عام جمعية الوفاق المعتقل، الشيخ علي سلمان، وقال بأنه «لن ينشر إلا ما هو صالح لهذا الوطن، ولم يخدم إلا قضاياه» من السنة والشّيعة، وقال بأنّ «الحكمة تقضي أن يكون بين أبناء وطنه ليخدمه ويخدمهم، لا أن يبقى رهن السجن».

وفي خطبة الجمعة بتاريخ 8 مارس/ آذار، تطرّق العلاّمة الشيخ محمد صنقور لملف الأوقاف، وتساءل عن سبب عرقلة الحكومة لتسجيل «كثير من الموقوفات التابعة للأوقات الجعفريّة في التسجيل العقاري، رغم استحقاقها ذلك».

وجدّد الشّيخ صنقور الدّعوة لمعالجة ملف السّجناء «من زاوية إنسانيّة، وإنهاء معاناة عوائل السجناء بإطلاق سراح أبنائهم».

وبشأن الحرب الصّهيونيّة على غزّة، قال الشّيخ صنقور بأنّ جرائم العدو تهدف إلى دفع أبناء غزّة للنزوح عن أرضهم «ليتسنى له التصفية لقضيتهم، كما يستهدف من ذلك الضغط على المقاومة الباسلة للخضوع إلى شروطه وإملاءاته»، ولكن الشيخ صنقور أكد فشل كلّ ذلك، وقال إنّ «أبناء غزة الكرام لن يتخلوا عن أرضهم.. والمقاومة الباسلة ستظل تُلحق بالعدو الغاشم الهزيمة تلو الأخرى». ■



مواقف وتصريحات

العلاّمة الغريفي: نريد لهذا الوطن كلّ الكرامة



أكّد سماحة العلاّمة السّيد عبد الله الغريفيّ على ضرورة حلّ ملف السّجناء في البحرين، وأشار في خطبة يوم السبت بجامع الإمام الصادق بالقفول، 30 مارس 2024م، إلى الشهيد حسين خليل الذي استشهد داخل السجن في نهاية شهر مارس 2024م، ودعا لأن يكون من الشهداء الأبرار. وفي حديث السبت بتاريخ 16 مارس 2024م، قال العلامة الغريفيّ بأنّ هناك أملا كبيرا بأن «تتخفّف الأوطان من سجون نزلاؤها يتشوّقون إلى أن يتنفّسوا الهواء خارج السّجون»،

الأستاذ الخواجة: لابد من تحرّك شعبي ضد التّطبيع



دعا الأستاذ عبد الهادي الخواجة، المحكوم بالسّجن المؤبد، إلى تحرّك شعبيّ واسع في البحرين لمناهضة التّطبيع مع العدو الصّهيونيّ. وقال في بيان أصدره من داخل السّجن، بتاريخ 30 مارس 2024م، بأن النّظام «لا يعبأ بغضبِ عامة الشّعبِ ومعارضتهِ» لسياسات التّطبيع والتّحالف مع المحور المعادي لفلسطين والأمّة، وشدّد على أن ذلك يستدعي العمل على بناء «تحرُّك شعبيّ سلميّ واسع ومتواصل، تدعوا إليه الجهاتُ والشّخصيّاتُ المؤثّرة شعبيّا، ويشارك فيه عشراتُ الآلاف من المواطنين، وبحيث يكون عصيّاً على القمع».

العرادي: لا وطنيّة بدون سيادة



أكد مدير المكتب السياسي لائتلاف شباب ثورة 14 فبراير في بيروت، الدكتور إبراهيم العرادي، بأن «السّيادة مربوطة بالوطنيّة، والوطنيّة مربوطة كذلك بالسّيادة، فلا يتحقق عنوان من هذين العنوانين من دون الآخر»، وأوضح في كلمة بمناسبة «اليوم الوطني لطرد القاعدة الأمريكيّة في البحرين»، الذي يصادف الجمعة الأولى من شهر رمضان، بأن «الدول التي رفضت الوجود الأجنبيّ والأساطيل الاستعماريّة كانت بحقّ دولا ذات سيادة ووطنيّة»، مشدّدا على موقف شعب البحرين الرّافض للقواعد العسكريّة في البلاد، وقال بأنّ هذه القواعد تحمي الدّول الاستبداديّة في المنطقة، وتعادي تطلعات شعوبها في الحريّة والاستقلال. ■

«منبر البحرين» يعقد ندوة بذكرى اعتقال قادة الثّورة

أكّد الدكتور سعيد الشّهابي، القيادي في حركة أحرار البحرين، بأنّ الرموز المعتقلين هم «عظماء» ومن أكثر الملتزمين سياسيا ودينيا، وأكّد بأن استمرار اعتقالهم هو شكل من أشكال الانتقام من ثباتهم على الثورة ومطالبها العادلة. وفي الندوة الشهريّة التي نظّمها المجلس السّياسي عبر منصّة «منبر البحرين»، بمناسبة الذكرى السّنوية لاعتقال قادة الثورة المعتقلين؛ دعا الشّهابي «شعب البحرين للثبات على المطالب التي ضحّى من أجلها الرموز القادة».

وفي مشاركته بالندوة؛ قال القيادي في تيار الوفاء الإسلامي، السيد مرتضى السندي، بأن «تاريخ الرموز القادة يعود إلى ما قبل 14 فبراير 2011م، أي منذ بداية الحركة الإسلاميّة في البحرين»، حيث كان لهم دورهم البارز نضال شعب البحرين من أجل الحرية والاستقلال، وأضاف في جانب من الندوة بأنّ الرموز المعتقلين هم «أيقونة للصامدين والثابتين».

وبدوره قال الشيخ عبد الله الصالح، نائب أمين عام جمعية العمل الإسلامي، بأن «الرموز المعتقلين هم طلائع المجاهدين، ولهم تاريخ طويل في النّضال».

ذكرى القادة في لبنان

وفي ذكرى شهادة القادة في لبنان، زار وفد الائتلاف روضة سيد شهداء المقاومة السّيد عباس الموسوي، والتقى بابنه السّيد ياسر الذي شكر الائتلاف على حرصه الدائم في تنظيم هذه الزّيارة، وقال بأنّ «شعب البحرين رغم مظلوميته فإنّه ينتصر لقضايا المستضعفين في الأرض»، ووجه التحية لعموم شعب البحرين وقياداته.

تأبين الشّهيد حسين خليل

أقام المجلس السّياسي تأبينا للشّهيد حسين خليل إبراهيم الذي أستشهد داخل سجن جو في 25 مارس 2024 بسبب سوء الرعاية الصّحيّة. وتضمن المجلس التأبيني تلاوة جماعيّة لآيات من القرآن الكريم، ومجلس عزاء للخطيب الحسينيّ حسين الحدّاد، وأهدي ثواب المجلس لروح الشّهيد وشهداء البحرين الأبرار.

وقد أُختتم المجلس بكلمة وجدانيّة لسماحة الشّيخ جمال عمار التونسيّ، وتطرّق فيها لفلسفة الشّهادة وعظمتها ومقامها في القرآن الكريم وأحاديث أهل البيت (ع)، وأوضح أنّ دماء الشّهداء تبني أمجاد الأمم، وتحقق الكرامة والعزّة لها، وقال: «إنّ من يريد أن ينال الشّهادة فلابد أن يحيى حياة الشهداء، وأن ذلك هو الفوز العظيم». ■

وجهة نظر

من مزايا الأستاذ حسن مشيمع



بقلم: أبو لؤي البحرانيّ

يعتبر الأستاذ حسن مشيمع، المحكوم بالسّجن المؤبد في قضية «الرّموز»، واحدا من الشّخصيّات القياديّة لثورة البحرين، وهو أكبرهم سنّا (مواليد 1948م)، وكان له دوره المؤثّر، والجوهريّ، في إعداد الكوادر والقواعد الشّعبيّة التي مهّدت لإطلاق الثّورة في 14 فبراير من العام 2011م. إضافة إلى ذلك، فإنّ الأستاذ يُعدّ من الوجوه الأساسيّة في الحركة الإسلاميّة في البحرين، منذ نهاية السّتينات. ويمكن وضع الملامح التّالية لشخصيّة الأستاذ:

1. تأسّس الأستاذ بالفكر العقيدي، فهو ملتزم فكريّا بمدرسة الإمام الخميني، وهو مؤسّس دينيّا من خلال التّعليم الحوزوي، وقد حرَص على ربط الفكر السّياسي بالقواعد الدّينيّة، واعتماد المنبر الدينيّ في الجامع، مع المحافظة على الزي العلمائي.

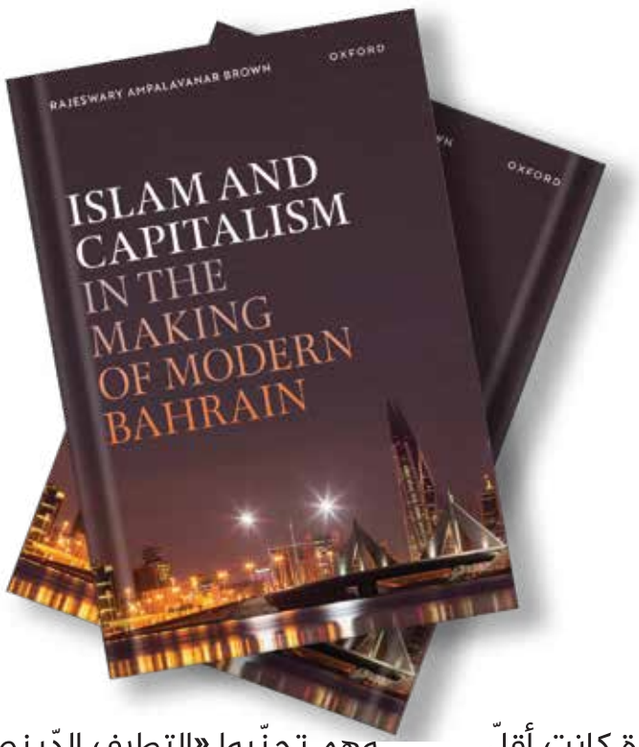
2. ارتبط الأستاذ بالنّاس، والقرب من عموم القواعد، وعدم وجود حواجز أو بروتوكولات في التّواصل معهم، مع الإحساسٍ بالقضايا والهموم مباشرةً من خلال الصّلات والعلاقات مع الناس، وليس فقط النخب، والطبقة الوسطى، وهو ما أسّس لمرجعية الموقف الشّعبي في بناء القضايا والمحطات المصيريّة.

3. وعي الأستاذ بقيم القضية ومبادئها، بما في ذلك قضية الحريّة والعدالة والكرامة، باعتبارها جوهر قضية النضال. مع اعتماد هذه القيم والمبادئ كمرجعيّة في تحديد المواقف والقرارات، وبالتالي فإنّ القيم والمبادئ هي الأساس، وليس الشّكل أو الظاهر أو المصالح المؤقتة.

4. إيمان الأستاذ بالوحدة والتنسيق، وتعتبر حركة (حق) هي النّموذج الحديث والمعاصر لائتلاف القوى الوطنيّة والإسلامية (السنيّة والشّيعيّة) وعلى غرار «الهيئة العليا» التي ظهرت في منتصف الخمسينيات. ورغم الاختلاف مع الرفاق والأخوة، فإنّ الأستاذ التزمَ بالتواصل وتجسير العلاقات وبناء قواعد مشتركة، وكانت دائرة التنسيق مع القوى المعارضة مفتوحة، صعودا أو هبوطا أو محدودية، بناء على حجم دائرة المشتركات. ■

الإسلام والرّأسماليّة: صناعة البحرين الحديثة

صدر هذا الكتاب في العام 2023م عن جامعة أكسفورد في لندن، من تأليف Rajeswary Ampalavanar Brown



ويتناول موضوعا مثيرا حول التحوّلات الاقتصاديّة التي شهدتها البحرين خلال القرن العشرين، وصولا إلى العقود الأخيرة التي نشأ فيها قطاع ماليّ بالبلاد لخدمة «الجيران الأثرياء بالنّفط»، بما في ذلك تحوّل البحرين إلى مركز قويّ للتّمويل الإسلاميّ. ويستكشف الكتابُ السّياقات الاجتماعيّة والدّينيّة والسّياسيّة التي حدث فيها هذا التحوّل، وآثاره المختلفة، بما في ذلك الآثار الديموغرافية الواسعة، حيث إنّ «إنشاء قدرة قويّة في التّمويل الإسلاميّ له سياق دينيّ حاسم» في ظل «الحاجة للامتثال لأحكام الشّريعة الإسلاميّة».

في هذا المجال، يتناول الكتاب موضوعات عديدة تتعلّق بالوضع القانونيّ للأراضي، وفق القوانين السنيّة والشّيعيّة التي تحكم الموقف من أراضي الأوقاف والمساجد والمقابر والمحلاّت التّجاريّة والمباني السكنيّة والحدائق والأراضي المفتوحة، بما في ذلك الموقف من قانون الأحوال الشّخصيّة. يسلّط الكتابُ الضّوء على وقفيّة المآتم لدى الشّيعة في البحرين، بما هي مؤسّسة متميّزة كانت أقلّ عرضة للاستيلاء عليها من قِبل الدّولة. وفي هذا الإطار، يجري الكتاب مقارنات بين المدن الأساسيّة، وخصوصا المحرّق والمنامة والرّفاع، وكذلك الإشارة إلى العوائل التّجاريّة المعروفة، والجماعات الفرعيّة المنتشرة في المدن، وظهور الجماعات التطوعيّة (خدمة موسم عاشوراء والمآتم مثلا) والآثار التي تبلورت على صعيد سياسات الهويّة في البلاد.

يشير الكتاب إلى أن هناك فرادة في التّفاعلات التي شهدتها البحرين، وتحديدا في شأن المواطنين الشّيعة، والذين احتفظوا بمؤسّساتهم الدّينيّة الخاصّة مثل المآتم وإقامة الاحتفالات العامّة في عاشوراء، وهم تجنّبوا «التطرف الدّيني» في العموم، كما يُؤكد الكتاب الذي أوضح بأنّ شيعة البحرين أنشأوا شبكات غير رسميّة مرتبطة بالمؤسّسات الدّينيّة والمساجد والمآتم، وحافظوا على بنية لا مركزيّة تتسم بالعلاقات الوثيقة بين الأعضاء، وهو ما جعل اختراق الدّولة لها أمرا صعبا.

وقد اشتملت محتويات الكتاب على العناوين الرّئيسيّة التّالية: الأرض والوقف والمأتم والاقتصاد الأخلاقي، الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة في البحرين: المبادئ الدينيّة والأداء الاقتصادي، سوق الأوراق المالية: ديناميات المسؤولية الاجتماعيّة، والرّبيع العربي في البحرين. ■

بروفايل

الشّهيد أحمد فرحان: الرأسُ الذي رفعَ رأس سترة.. والبحرين

كتبت سترة إحدى أبرز حكاياتها في 15 مارس 2011م. كانت الحكايةُ غارقةً في الدّم، ولكن الثّمن كان أن يبقى رأسُ سترة مرفوعا. البحّارُ الذي كان يعْرِفُ كيف يواجه الأمواجَ العاتية؛ كان بطلَ الحكايةِ ورمزها الأوّل. الشّهيد أحمد فرحان الذي يروي جسدُه عذابات السّجن لسنوات في «انتفاضة الكرامة»؛ لم تنقص منه قطرةُ من الكرامة، بل زادت وارتقت ارتقاء الرؤوسِ التي خيّمت في سماءِ دوّار اللؤلؤة، هذا المكان الذي ارتوى فيه أحمد، كما البحرانيون، شَهْدَ الحريّةِ وعطرها؛ رَسَم لمنْ مثله الطريقَ الذي لا يعرف الخنوعَ أو الانكسار، ولو كان العدوّ أقوى من أمواج البحر، وأشدّ فتكا من أسماك القرش.

في مشهد اجتياح قوات آل سعود، المصحوبة بمرتزقة آل خليفة وبلطجيتها؛ لم يكن أمام النّاس من خيارٍ غير أن يطبعوا مشهدا آخر أكثر رسوخا من الرّياح، وأوضح قوّةً من الشّمس، ليكون علامةً لا تنقطع ودليلا في اللّيل والنهار على الفظاعة الكبرى التي كانت تزحف نهار ذلك اليوم إلى مناطق البلاد، ومن بوابتها الأبية: سترة.

لم يكن الشّهيد أحمد فرحان طفرةً في هذا الخيار. لا يكون في هذه الأحوال إلا الصّفوة التي اجتمعت فيها الشّهامةُ والطِّيبةُ وصلابةُ الدّفاعِ عن الأعراض. سيقرأ كثيرون أيامَ الغزو السّعودي للبحرين؛ من تفاصيل تلك الجمجمة التي فجّرتها البنادقُ، وهم في ذلك يصوّبون على القتلة الهاربين حتى اليوم. ليس هناك من خسرانٍ بالنسبةِ للشّهيد وأهله، فالفوز والنّصر العميقُ صارَ وتمّ يوم سُجِّل اسمُ «أحمد فرحان» في مطلع حكاية مقاومة المحتلين، ليُصبح اليوم رمزا يوازي الأسماءَ الكبرى في تاريخ العالم، هذا التّاريخ الذي سيأتي عليه الحولُ في آخر المطاف ليتصاغر أمام تلك العينين اللّتين بقيتا مشدودتين للحياةِ، حين كان يُسجّى أحمد في القبر، ويحمل معه آخر استراحةٍ من هذا العالم، وهو مليء بالفَرَح أنْ كان هو صاحبُ الرّأسِ الذي يرفعُ رأسَ أهله، وداره، وكلِّ شعبه. ■

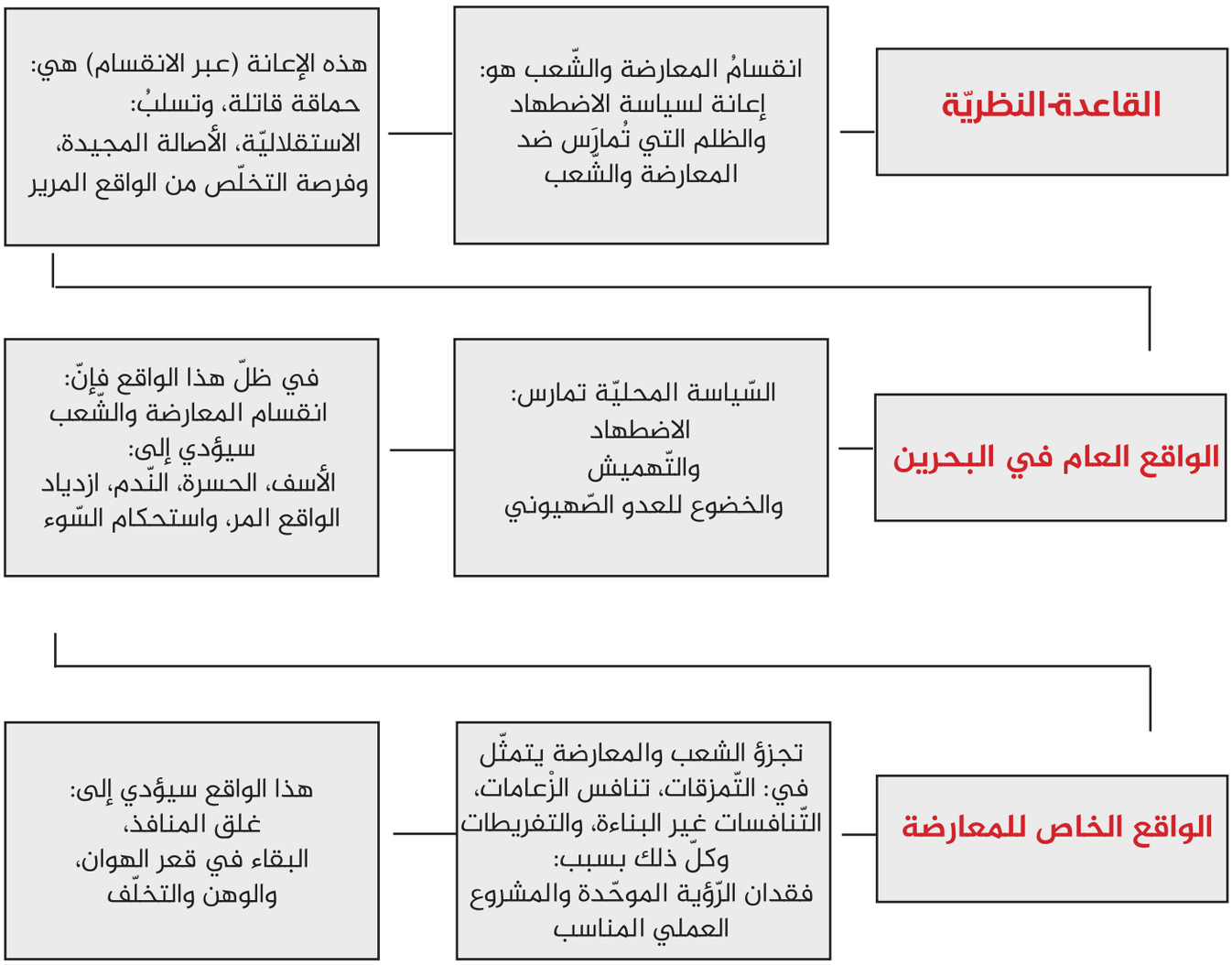


بيان 30 يونيو 2022: قراءة آية الله قاسم لواقع المعارضة



في 30 يونيو 2022م، أصدرَ آية الله الشّيخ عيسى قاسم بيانا وجّه فيه نقدا لافتا إلى قوى المعارضة في البحرين، واختار سماحته أن يوجّه ما يُشبه «التّنبيه المباشر» إلى المعارضة، على النّحو الذي يكشفه عنوانُ البيان: «أنقذوا أنفسكم». حَرصَ البيانُ على الوقوف مباشرة على واقع العلاقةِ القائمة بين قوى المعارضة، وبنى البيانُ قراءة تقويميّة ونقديّة لهذا الواقع، اعتمادا على تسلسل منطقيّ بدأ بتثبيتِ قاعدةٍ نظريّة عامّة، ينبثقُ عنها تقييمُ عام للواقع في البحرين، ومن ثَمّ الخروج بالتّقييم الخاصّ الموجّه للمعارضة. ■

ويمكن إعادة تقديم البيان المذكور عبر الشّكل التّوضيحيّ التّالي:



«إفراجات العيد» في البحرين: الخطوة غير المفاجئة

أصدرَ حمد بن عيسى آل خليفة، الحاكم الخليفيّ، مرسوما بالعفو عن 1584 سجينا، شملت أعدادا كبيرة من السّجناء السّياسيين في البحرين، ضمن آخرين محكومين في قضايا جنائيّة. ورَصد نشطاء محليّون مئات من السّياسيين المحكومين من هذه الدّفعة، ما يجعل هذه الخطوة «غير مسبوقة» منذ اندلاع ثورة 14 فبراير في العام 2011م. وقد دفعَ هذا الأمر العديدَ من المراقبين وبعض المعارضين إلى اعتبار هذه الخطوة «مفاجئة»، لاسيما وأنّها لم ترتبط بأيّ تنسيقٍ أو تفاهم مع المعارضة أو قوى المجتمع المحلّي، وجرى اعتبارها «خطوة منفردة» من النّظام.

بالنّظر إلى السّياق العام لإفراجات عيد الفطر المبارك؛ فإنّ المقاربة الموضوعيّة ترجّح القولَ بأنّ ما جرى لم يكن «مفاجأة» حقيقيّة، فهي خطوة كانت متوقّعة في إطار السّلوك الرّسميّ إزاء ملف السّجناء السّياسيين. فمن ناحية، كان النّظام يعملُ - في السّنوات الأخيرة - على إجراء سياساتٍ جديدة في معالجة الملف، وبما يُتيح له التخلّص المتدرّج من العبء الذي يترتّب هذا الملف، نتيجة الضّغوط الحقوقيّة في الخارج، والحركات الاحتجاجيّة المتتالية التي اعتاد السّجناء على تنظيمها داخل السّجون للمطالبةِ بالإفراج غير المشروط عنهم، وآخر هذه الاحتجاجات كانت تتزامن مع خطوة الإفراجات الجديدة، بما في ذلك سقوط شهيد جديد (الشّهيد حسين خليل) داخل السّجن متأثرا من الإهمال الصّحي الممنهج. من هذه الزّاوية، فإنّ النّظام كان مندفعا نحو سحب «بساط» ملف السّجناء من التّجاذب مع المعارضة، وعلى طريقةِ «اختطاف» الملف لصالحه، وتحديدا من خلال برْمجة «حلحلةٍ» لهذا الملف تتناسبُ مع المنظور الأمني للنّظام، وذلك من خلال ما يُسمّى قانون «العقوبات البديلة»، و«السّجون المفتوحة». وقد أخذ هذا المسار، خلال السّنوات الماضية؛ تدرّجا ملحوظا، وصولا إلى إفراجات عيد الفطر. وبهذا المعنى، فإنّ الخطوة لم تكن «مفاجئة»، وهي جاءت في سياقٍ مدروس، يلبّي احتياجات النّظام في التّنفيس عن وضعه الخانق من جهة، وفي برمجة سياساته الجديدة من جهة أخرى.

من ناحيةٍ أخرى، ثمّة أوضاع إقليميّة غير مسبوقة تحيط بالبحرين، وبينها تلك الأوضاع الضّاغطة على النّظام بُعيد عمليّة «طوفان الأقصى» البطوليّة، وما ترتّب عليها من آثار عميقةٍ في الصّراع مع الكيان الصّهيونيّ، وتوسُّع دائرة المواجهة مع المشروع الأمريكيّ في المنطقة. وفي ظلّ الحراك الشّعبي الواسع لشعب البحرين، وحضوره القويّ في نصرة فلسطين ومقاومتها، وإعلان الرّفض للتّطبيع والتّحالفات العدوانيّة التي انخرطَ فيها النّظام؛ فقد كان من المفهوم أن يجنحَ الأخير للقيام باستدارةٍ تكتيكيّة عبر الإفراج عن السّجناء، وأن تكون «واسعة» نسبيّا، بما يؤدّي الأغراض المرسومة لهذه الخطوة.

على المستوى العمليّ، من غير الممكن أن ينجحَ النّظام في «اختطاف» ملف السّجناء. فهو أمام تحدّ أكبر مع ملف «القادة الرّهائن» الذين يمثّلون العقبة الأكبر في وجه هذا المخطّط الخبيث. فضلا عن ذلك، فإنّ مشهد السّجناء المفرَج عنهم أعطى تأكيدا آخر في هذا السّياق. فالعنفوان الذي ظهرَ به السّجناء، والهتافات المناهضة لأمريكا و«إسرائيل»؛ تؤكّد بأنّ المسألة أكثر تعقيدا من أية خطوات التفافيّةٍ مكشوفة، خصوصا بعد أن ترسَّخ الطّابع «الوجودي» في الصّراع مع هذا النّظام، وبالتّالي من غير الممكن إنهاؤه بالهروب إلى الأمام، أو عبر سياسة «الصّدمات المفاجئة». ■

(هيئة تحرير «14 فبراير»).



■ من تشييع الشهيد حسين خليل- البحرين

فبراير ١٤

١٤f٢٠١١ .com

١٤ fef_bahrain

@COALITION١٤

صمود مقاومة
المجلس السياسي